### تدشين المرحلة الأولى في القمة الخليجية المقبلة

# الربط الكهربائي الخليجي يحقق للبحرين 9% وفرا في الطاقة

الوقت - دانة حميدان

أعلن مستشار الرئيس التنفيذي لهيئة الكهرباء والماء وسكرتير مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون عبد المجيد عبد الكريم أنه"سوف يتم تدشين المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي الخليجي بشكل رسمي في القمة التي ستعقد في الكويت في 7 و8 ديسمبر". وأضاف أن الجدوى الاقتصادية لمشروع الربط الكهربائي "تتمثل في توفير 7000 ميجاوات بالنسبة للبحرين، على أن يكون لكل دولة نسبة توفير تعتمد على نسبة أسهمها في المشروع".

ووفق نسب الاستفادة من المشروع ، فإن نصيب المملكة العربية السعودية 31,6٪، الكويت 26,7٪، الإمارات العربية المتحدة 15,4٪، قطر 11,7٪، البحرين 9٪، وعمان 5,6٪

ولفت عبد الكريم إلى أن المشروع "كلف البحرين 126 مليون دولار بجميع مراحله، حيث يكلف 1212 مليون دولار لجميع الدول في المرحلة الأولى، ولدى اكتمال الربط بانضمام الإمارات وعمان يرتفع المبلغ إلى 1407 مليون دولار، لتصبح الكلفة الإجمالية للبحرين 126,36 مليون دولار".

#### تصدير 13000 ميغاواط واستيراد 11000

أكد عبد الكريم أن المرحلة الأولى من المشروع "تعمل حالياً بعد أن تم تجريبها (...) استوردت البحرين منذ بدء العمل بخطوط المرحلة الأولى 11000 ميغاواط في الساعة، وصدرت 13000 مغاواط في الساعة، واستوردت السعودية في هذه المدة 41000 ميغاواط في الساعة، وصدرت 40000 ميغاواط في الساعة، واستوردت قطر 36000 ميغاواط في الساعة وصدرت 32000 ميغاواط في الساعة، واستوردت الكويت 43000 ميغاواط في الساعة وصدرت 25000 في الساعة".

وأضاف أن "التركيز في هذه الفترة يتمثل في التأكد من العمل الآمن للشبكة، ونأمل أن يكون للشبكة معاملة تجارية أقوى مستقبلاً".

ووفق عبد الكريم ، فإنه يجري الآن تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالشبكة الشمالية التي تضم دول المرحلة الأولى، حيث إن نقطة الربط هي محطة السلع ، ويتوقع الانتهاء من الربط في مارس 2011، أما المرحلة الثالثة فهي ربط سلطنة عمان بالإمارات ومازال التفاوض فيها جارياً. وستكون نقطتا الربط "الفوكة" من الجانب الإماراتي، و"مهدة" من الجانب القطري ، ويفترض تقديم تقرير متكامل بهذا الشأن أثناء اجتماع وزراء الكهرباء لدول مجلس التعاون المقبل.

#### شبكة عربية متكاملة متصلة بأوروبا

أشار عبد الكريم إلى أنه لدى جامعة الدول العربية لجنة لتشغيل الربط العربي "هناك حالياً خطوط بين بعض الدول العربية مثل الربط في دول المغرب العربي والذي يتضمن المغرب والجزائر وتونس، والتي ترتبط بأوروبا عبر المغرب وإسبانيا ، كما أن هناك خطوط ربط جاهزة بين تونس وليبيا، وكذلك هناك مشروع ربط بين ليبيا ومصر والأردن وسوريا".

كما لفت إلى "الربط الثنائي بين مصر والسعودية ، حيث إن الدراسات الاستشارية قيد الإعداد" ، معربا عن أمله في "اكتمال الربط الخليجي في سنتين، ومع الجهود بين مصر والسعودية، فقد تكون هناك شبكة عربية متكاملة كبيرة متصلة بأوروبا". وقال عبد الكريم "تم تطوير اتفاقية تبادل وتجارة للطاقة ، تنظم البيع والشراء على مدى عامين، لكن آلية التبادل والتسعيرة تبقى من شأن البلدين المتبادل بينهما" ، مشيرا إلى "التوقيع على المستند النهائي لاتفاقية تبادل وتجارة الطاقة في دولة المقر "السعودية" في 11 يونيو الماضي".

يذكر أن شبكة الربط الخليجي تم تصميمها لتوفير اعتمادية عالية، حيث يتكون العمود الفقري للشبكة من خطين متوازيين ، ويعتبر العمل الأساسي للشبكة هو مشاركة الاحتياطي الدوار ومساعدة الدول المشاركة في الحالات الطارئة ، كما تتوفر في الشبكة سعات احتياطية يمكن الاستفادة منها. وبالنسبة للبحرين، فإن الربط فيها يعتمد على عنصرين أساسيين، الأول خطوط الكابل البحري والتي تعمل بجهد ي004 كيلوفولت، و بقدرة نقل قدرها ي006 ميغاوات لكل خط ، وجري التشغيل الأول بين البحرين والسعودية في 9 يونيو الماضي عبر الكابل البحري، والعمل جار في الخط الثاني ويتوقع الانتهاء منه في مارس 2010.

ويتمثل الجزء الثاني في المحطة الكائنة في الجسرة والتي تعمل بجهد 400 كيلو فولت، وهي أول محطة تعمل بهذا الجهد في البحرين.

# 78 حادثاً مرورياً في ثالث أيام العيد والجسر بلغ ذروته

صرح مدير إدارة الثقافة المرورية بالإدارة العامة للمرور المقدم موسى الدوسري أن الحركة المرورية امتازت ثالث أيام عيد الأضحى المبارك بهدوء على معظم الشوارع، حيث سجلت 76 حادث مرور تلفيات وحادثين إصابات بسيطة ولم يسجل أي حادث وفاة أما الحركة على جسر الملك فهد فقد بلغ عدد المركبات في جهة القدوم 4500 وفي جهة المغادرة 3625، موضحاً أن هذه الإحصاءات تشمل الفترة الصباحية من السادسة صباحاً وحتى كتابة هذا التصريح في الرابعة عصراً وأن الحركة المرورية غالباً ما تنشط في تمام الساعة السابعة مساء وحتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي.

وقال المقدم الدوسري إن شوارع مملكة البحرين شهدت يوم أمس الأول السبت 154 حادث تلفيات و4 حوادث إصابة بسيطة وحادث إصابات بليغة وحادث وفاة، مبيناً أن حادث الوفاة قد وقع عند الساعة 11,50 مساءً على شارع الرفاع وراح ضحيته السائق 18 سنة والراكب 17 سنة وأن الحادث وقع بسبب السرعة العالية وعدم اتخاذ بالغ الحيطة والحذر أثناء القيادة، حيث فقد السائق السيطرة على المركبة وانحرف واصطدم بجدار مما أدى إلى الوفاة في موقع الحادث، أما عن الحركة على جسر الملك فهد خلال ثاني أيام العيد فقد بلغت ذروتها حيث بلغ عدد المركبات القادمة 10606 مركبة والمغادرة 9378 مركبة.

■ موسى الدوسري

وذكر الدوسري أن الإدارة العامة للمرور مستمرة في استقبال المراجعين وذلك لتقديم خدماتها من خلال إدارة شؤون التراخيص والمتمثلة في فرع تراخيص المركبات وفرع ترخيص السواق وفرع فحص المركبات وإدارة تعليم السياقة من خلال فرع رخص تعلم السياقة وذلك من الساعة السابعة صباحاً حتى الثانية ظهراً، مشدداً على ضرورة الالتزام بالأنظمة والقواعد المرورية والقيادة الوقائية وعدم التسرع في القيادة وبالأخص في الأحياء السكنية وبالقرب من معابر المشاة واتخاذ بالغ الحيطة والحذر أثناء القيادة في أوقات متأخرة من الليل، متمنياً للجميع السلامة المرورية.

# المعرض الحسيني الأول للإنتاج الفني في حسينية بن خميس

تعتزم حسينية الحاج أحمد بن خميس إقامة معرض حسيني يختصّ بعرض وبيع مختلف الإنتاجات والإصدارات الحسينية والإسلامية سواءً كانت مسموعة أو مرئية، حيث سيُقام هذا المعرض يوم الرابع من ديسمبر القادم ولغاية اليوم التاسع من الشهر ذاته، أي قبل محرم الحرام بفترة بسيطة.

ويُعتبر هذا المعرض هو الأول من نوعه في المنطقة، إذ يهدف إلى عرض النتاجات الجديدة والقديمة من اللطميات والقصائد والاطلاع عليها عن كثب، بالإضافة إلى التعريف بمدى أهمية الإنتاج الفني الإسلامي في غرس المفاهيم الحسينية والإسلامية الأصيلة. كما أعدَّت اللجنة المنظمة بعض الفقرات المصاحبة للمعرض، إذ ستقام في الليلة الثانية ندوة مع بعض الرواديد والشعراء الحسينيين لنقد ومعالجة بعض الممارسات والأفكار الخاصة بالموكب الحسيني على المستويين اللحني والشعري، أما الليلة الرابعة فستشهد ندوة أخرى ونظرة فقهية حول الإصدارات وحقوقها وأسعارها، فيما ستستضيف الحسينية مجموعة من القرّاء الحسينيين والرواديد من البراعم الصغار في مسابقة شيقة في الليلة الأخيرة من المعرض. يُذكر أنَّ اللجنة المنظمة للمعرض قد استأجرت أربعة أمتار لكل مشارك، وأنَّ الافتتاح سيكون بمشاركة الرادود الحسيني علوي أبو غايب، والرادود الحسيني مهدي سهوان، والرادود الحسيني حسين الأكرف، علماً أنَّ الراعي الرسمي لهذا المعرض هو جمعية التوعية الإسلامية.

### اليونسكو تستعرض نموذجاً صاغه إعلاميون عالميون

# تدريس الإعلام بـ «رؤى متميزة» في مؤتمر بجامعة البحرين

قالت عميد كلية الآداب بجامعة البحرين رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر التشاوري الإقليمي الأول عن تعليم الصحافة والإعلام بدول مجلس التعاون الخليجي هيا النعيمي إن المؤتمر "سيطرح رؤى متميزة عن الجانب الأكاديمي في تدريس تخصص الإعلام عبر نموذج ساهم فيه عدد من أكاديميي الإعلام العالميين".

ولفتت النعيمي إلى أن عقد المؤتمر "يأتي إدراكاً من اليونسكو لتزايد وسائل الإعلام بأنواعها في الدول النامية وبلدان الديمقراطيات الصاعدة في السنوات القليلة الماضية، والدور المؤثر الذي تلعبه الصحافة في تنمية الديمقراطية"، منوهة إلى أنه "بات مُلحا إيجاد الصحافي المتمرس القادر على أداء دوره الإعلامي على أكمل وجه".

ووفق النعيمي، فمن بين الأسماء العالمية المساهمة في صوغ هذا النموذج، المنظر في علم الاتصال والنقد الإعلامي، الأمريكي جيمس دبليو كاري، والذي شغل منصب أستاذ الصحافة بجامعة كولومبيا العريقة بالولايات المتحدة، مايكل كوبدن أستاذ الصحافة بجامعة كنغز كولج بكندا، غوردن ستيوارت آدم من جامعة كالرتون بأوتاوا، هانز هنريك هولم، وماجدة أبوفاضل مدير برنامج التدريب الصحافي في قسم البرامج الخارجية الإقليمية بالجامعة الأمريكية في بيروت.

ويعقد المؤتمر في مركز تسهيلات البحرين للإعلام في الفترة من 8 – 01 ديسمبر/كانون الأول ويناقش خلال أيامه الثلاثة عبر سبع جلسات مفتوحة كيفية الاستفادة من النموذج الذي اقترحته منظمة اليونسكو للاستفادة منه في تدريس الإعلام بما يتناسب وقيم وحاجات المجتمعات الخليجية.

■ هيا النعيمي

### في دراسة لحالة الديمقراطية والمجتمع المدني في 6 دول عربية

# «نادي مدريد» يطالب البحرين بـ «حوار ديمقراطي» لتعديل قوانين «مقيدة للحريات»

الوقت - خليل بوهزّاع

طالب نادي مدريد، والذي يضم رؤساء حكومات عرب وأجانب سابقون "تعديل جملة من القوانين المقيدة للحريات في البحرين، مثل قانون الجمعيات الأهلية والجمعيات السياسية والتجمعات وقانون حماية المجتمع من الإرهاب وقانون الصحافة والنشر"، مشيراً إلى "حاجة ماسة لتعديل تلك القوانين عبر حوار ديمقراطي بناءً يستند على روح ونصوص الدستور وميثاق العمل الوطني والمواثيق الدولية".

واعتبر وفد النادي المكلف بدراسة الأوضاع في البحرين أن "مأسسة الحوار سيكون له آثار ايجابية مباشرة على المشاركة الشعبية في العملية السياسية وتعزيز حرية التنظيم السياسي والمدني".

وشدد التقرير والذي شمل دراسة حالة الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني في 5 دول عربية بالإضافة إلى البحرين، واستند في رؤاه وتوصياته على مقابلات مع شخصيات رسمية وأخرى غير حكومية، شدد على "أهمية وجود ميثاق شرف للعمل الإعلامي والصحفي يأخذ بعين الاعتبار حماية الحريات الفردية والعامة ومصلحة المجتمع، وينظم العلاقة بين حق الصحافي في الحصول على المعلومة ومسؤوليته عن نشرها".

وأشار إلى "ضرورة إيجاد قانون للإعلام المرئي والمسموع والالكتروني، ينظم حرية تأسيس المؤسسات الإعلامية الخاصة، وإلغاء الحكومة رقابتها وحظرها على استخدام الانترنت كوسيلة للتعبير عن الرأي".

وأكد التقرير الذي يهدف إلى تعزيز حرية الجمعيات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "وجوب تطوير القضاء وضمان نزاهته واستقلاليته وعدالته، وعدم تدخل أي من السلطات في قراراته وإحالة كل التظلمات والمنازعات المتعلقة بعمل الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للسلطة القضائية للبت فيها بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية".

وفيما يتعلق برؤية النادي لأوضاع مؤسسات المجتمع المدني، دعا التقرير، الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني إلى "العمل على تعزيز قدراتها المؤسساتية وبناء كوادر مهنية وتطوير برامجها التنفيذية التي تمكنها من تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، على أن تقوم الدولة بإعانتها على ذلك عبر الدعم المادي المناسب والمعنوي والتنظيمي".

وطالب التقرير الجمعيات السياسية "الالتزام ببنود ومواد قانون الجمعيات السياسية وأن تعمل على أسس وطنية تنبذ الطائفية بجميع أشكالها".

وقال التقرير إن "الإصلاحات الشاملة التي بدأها عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة في العام 2001 كانت موضع ترحيب شعب عاني من العنف وقمع الدولة في الجزء الأكبر من العقد السابق لتوليه السلطة"، مشيراً إلى أن "الإصلاحات التي كانت مثار دهشة للجميع، تمثلت في منح منظمات المجتمع المجني مساحة كبيرة للعمل، وإلغاء قوانين أمن الدولة وإعلان العفو عن جميع المعارضين في المنفى".

#### تعديل عاجل لإرساء الحقوق

ولفت إلى أن "هذه المعاملة المعتدلة نسبياً من الملك لمنظمات المجتمع المدني نالت ترحيبا دوليا كان على أشده من الولايات المتحدة، إلا أن الافتقار إلى إصلاحات تشريعية وقضائية، جعل الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والصحافيين والنقابات المهنية بالإضافة إلى وسائل الإعلام، تعمل في ظل تشريعات قاصرة ومشوبة بعدم الاتساق في التطبيق".

وأوضح التقرير أن "تشريعات كقانون الجمعيات والاجتماعات العامة وتلك المعنية بحكم النقابات والإعلام، تتطلب تعديلاً عاجلاً لإرساء الحقوق التي يتعين على البحرين مراعاتها بموجب الالتزامات الدولية"، مضيفا أنه "بعد نشر برنامج الإصلاحات في العام 2002، كان كثير من المواطنين في البحرين يأملون بأن الملك سيمنح سلطات جوهرية لبرلمان منتخب، إلا أن هذه الآمال تبددت بعد دستور 2002 الذي تم بموجبه إنشاء مجلس نواب منتخب، افتقر إلى سلطات جوهرية في إدارة شؤون البلاد".

وأشار التقرير إلى "عدم وجود رغبة حقيقية في إسناد سلطة بالشؤون الحكومية للممثلين المنتخبين على المستويين المحلي والوطني، كما أن تعيين الوزراء دون أي تدقيق برلماني، أدى ببعض الوزراء إلى الشعور بأنهم غير ملزمين بتقديم بيانات إلى البرلمان حول نشاطهم".

وواصل التقرير في ملخصه التنفيذي، قائلاً إن "الجهود التي قامت بها الحكومة أخيرا لإعادة صياغة القانون الذي ينظم نشاطات منظمات المجتمع المدني والإعلام، وجدت ترحيبا، خصوصاً المقاربة الاستشارية التي انتهجتها وزارة التنمية الاجتماعية"، مستدركاً "بيد أنه بقي هناك قلق بشأن التدخل الواسع النطاق للحكومة في شؤون المجتمع المدني والإعلام دون إشراف كاف من القضاء".

وخلص التقرير إلى أن البحرين "إذا كانت تريد تجنب ازدياد أعمال العنف التي وقعت أخيرا، فعليها مواجهة سلسلة من التحديات الخطيرة، إذ يجب أن تسيّر القوانين التي تحكم حرية الجمعيات والتعبير جنباً إلى جنب مع جهد صادق لإنهاء التمييز الطائفي".

وأعرب التقرير عن أمله في الوقت الذي يقترب فيه الملك من الذكرى العاشرة لتوليه الحكم "أن يؤدي النمو الاقتصادي في البحرين، في نهاية المطاف، إلى تهدئة القلق بين المواطنين"، مشيدا بالمجتمع المدني، والذي اعتبره التقرير "مجتمعا نشطا ومتنوعا على السواء، ومصادر قوة ستعول عليها البلاد بصورة متزايدة، في تخفيف التوتر بين مكونات المجتمع".

وتابع "كما سيكون لها الدرجة نفسها من الأهمية في جهود الإصلاح، إذا كان لهذه الجهود إعادة اكتساب زخمها".

#### إصلاحات الملك توفر فرصة ثمينة

أشار التقرير إلى أن الجهود الإصلاحية التي دشنها عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة "وفرت مساحة من حرية الحركة لمجتمع مدني كان في أمس الحاجة لها، كما كان للعملية الإصلاحية تبعات ايجابية في تعزيز سلطاته".

وأضاف "بعد الركود الاقتصادي واضطرابات تسعينيات القرن الماضي، جاءت إصلاحات الملك لتوفر فرصة ثمينة دون أن تنتقص من بقاء الملك مسيطراً على سلطة تنفيذية تامة".

ورأي التقرير أن الحكم "استطاع تحقيق تقدم جوهري في إضفاء شرعية على المؤسسات السياسية التي تم إنشاؤها بموجب دستور 2002 من خلال إقناع الجزء الأكبر من المعارضة(الوفاق) للمشاركة في انتخابات نيابية جاءت بمجلس نواب ذي سلطة تشريعية ورقابية ضعيفة".

#### محطات تاريخية مرت بها البحرين

استعرض التقرير المحطات التاريخية التي مرت بها البحرين بدءاً من الاستقلال عن الاستعمار البريطاني وتأسيس مجلس وطني تم حله بعيد سنوات قليلة من تأسيسه بسبب الموقف من قانون أمن الدولة الذي أرادت الدولة تمريره، وصولاً إلى مرحلة التسعينيات والأحداث التي شهدتها وتأسيس مجلس الشورى كوسيلة للتخفيف من الاحتقان الأمني والسياسي الذي ساد البلاد.

ولفت التقرير إلى أن الخطوات الإصلاحية التي بدأت في البحرين منذ العام 1999 حين اعتلى الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم "تشابه في كثير من محطاتها التجربة الأردنية، من حيث تشكيل لجنة وطنية عليا لوضع ميثاق عمل وطني ليكون بداية عملية توافق وإصلاح، كما تم بالتوازي تسهيل عودة المنفيين خارج البلاد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة الموظفين الذين تم طردهم من وظائفهم بسب نشاطاتهم السياسية وإلغاء قوانين أمن الدولة".